حقيقة رأي الفرّاء في تركيب أداة الاستثناء (إلاّ) - تحقيق وتأصيل

عبد الحميد حمودي الشمري

الملخص

مَن يتابع تقصّي النحويين للأدوات النحوية – حركاتها وأبنيتها اللغوية ووظائفها – ويقف على سعيهم الحثيث لإدراكِ أصولها من حيث البساطة والتركيب، يدرك فعلا سعةَ هذا النشاط العقلي الذي يتمتع به النحويون، ويعجب بتعليلاتهم المتنوعة واستدلالاتهم المتفاوتة التي تكشف عن خيال ذهني خصب، ورغبة ملحّة في إدراك حقائق هذا القسم من أقسام الكلام، ولعلّ الباعث على هذا إنّما هو رغبتُهم في تكميل صورة البحث اللغوي بعد أن استوت لهم أصول القسمين الآخرين: الأسماء والأفعال، ولا يخفى في هذا كلّه أثر العقلية النحوية الباحثة أبداً عن الأصول والفروع، والبسيط والمركب في كل الميادين، ولاسيّما الميدان النحوي، إذ نالت الآراء فيه اهتمام اللاحقين، فسجّلت كتب الأدوات النحوية كثيرا من الأمثلة التطبيقية لهذه العقلية.

ولكنّ بعض هذه الآراء لم تسجل تسجيلا صحيحاً حين نُقِلت، فقد يكون للتعصب النحوي أو الوهم أثر في نقل هذه الآراء، أو ربّما يكون للنحوي الواحد رأيان في المسألة، فيُنقَلُ عنه رأيٌ واحد، ويُترَك الآخر، أو يكون الرأي المنقول في الأصل لنحوي واحد، فيُنسَب لجماعة نحوية من دون تمييز، وقد حدث هذا كثيراً في آراء بعض النحويين الذين ينتمون إلى النحو الكوفي.

يكشف هذا البحث شيئاً من ذلك بعرضه مسألة واحدة هي: البساطة والتركيب في (إلاّ)، وحقيقة رأي الفرّاء(207هـ) في ذلك مأخوذا من كتابه (معاني القرآن)، ومقابلا بالرأي الذي نُسِبَ إليه، والذي أوقع الكثير من النحويين قدماء ومعاصرين في الوهم في تبيان حقيقة رأي الفرّاء في ذلك.

Abstract

Of follow -finding Grammarians tools grammatical - movements and buildings linguistic and functions - and standing on their quest to realize their assets in terms of the simplicity of installation, really understand the capacity of this mental activity enjoyed by Grammarians, And admire the diverse reasoning that reveals the imagination of my mind fertile, and an urgent desire to recognize Facts this section of the parts of speech, and perhaps the motive for this but it is a desire to supplement the image of linguistic research after the Astute their assets sections others: nouns and verbs, is no secret in this whole effect mental grammatical researcher never assets and branches, and simple and compound in all fields, especially the field grammar, as it gained the attention of subsequent opinions, recorded a grammatical tools wrote a lot of practical examples of this mindset.

But some of these opinions did not record a record right when quoted, it may be intolerance grammar or illusion effect in the transfer of these views, or perhaps have a grammatical one- two opinions in the matter, conveys his opinion one, and leave the other, or be the opinion Movable originally for me and one, are attributed a group of grammatical without discrimination, this has happened a lot in the opinions of some grammarians who belong to as kufi.

Reveals this search of something that by submitting a single issue: the simplicity and installation (إلاّ), and the fact that the opinion of Alfarra (207 AH) in that taken from the book (معاني القرآن), and a corresponding opinion that attributed to him, and that got a lot of grammarians ancient and contemporary in the illusion of reflect the fact that in the opinion of Alfarra.

المقدمة

مَن يتابع تقصّي النحويين للأدوات النحوية – حركاتها وأبنيتها اللغوية ووظائفها – ويقف على سعيهم الحثيث لإدراكِ أصولها من حيث البساطة والتركيب، يدرك فعلا سعةَ هذا النشاط العقلي الذي يتمتع به النحويون، ويعجب بتعليلاتهم المتنوعة واستدلالاتهم المتفاوتة التي تكشف عن خيال ذهني خصب، ورغبة ملحّة في إدراك حقائق هذا القسم من أقسام الكلام، ولعلّ الباعث على هذا إنّما هو رغبتُهم في تكميل صورة البحث اللغوي بعد أن استوت لهم أصول القسمين الآخرين: الأسماء والأفعال، ورغبتهم أيضا في توحيد العامل النحوي بتقليل الأصول التي جاءت منها بعض الأدوات النحوية، وذلك بإرجاع بعضها إلى أمّ الباب، كما في إعادة (كأنَّ) و (لكنَّ) إلى (إنَّ)، وإعادة (لنْ) و (إذنْ) إلى (أنْ).

ولا يخفى في هذا كلّه أثر العقلية النحوية الباحثة أبدًا عن الأصول والفروع، والبسيط والمركب في كل الميادين، ولاسيّما الميدان النحوي، إذ نالت الآراء فيه على اهتمام اللاحقين، فسجّلت كتب الأدوات النحوية كثيرا من الأمثلة التطبيقية لهذه العقلية، واستدلالاتها على ذلك.

ولكنّ بعض هذه الآراء لم تسجل تسجيلا صحيحًا حين نُقِلت، فقد يكون للتعصب النحوي أو الوهم أثر في نقل هذه الآراء، أو ربّما يكون للنحوي الواحد رأيان في المسألة، فيُنقَلُ عنه رأيٌ واحد، ويُترَك الآخر كأنّه لا وجودَ له، أو يكون الرأي المنقول في الأصل لنحوي واحد، فيُنقَل ويُنسَب للجماعة النحوية من دون تمييز، وقد حدث هذا كثيرًا، ولاسيّما ما يتعلق بآراء بعض النحويين الذين وُصِفوا بأنّهم ينتمون إلى النحو الكوفي، وقد استوى في هذا الشيوخ وتلامذتهم، مما أوقع النحويين الذين خلفوهم بمثل ما وقعوا هم به، إذ كان هؤلاء يُعدّونه مصدرًا موثوقًا، لا يتطرق إليه الشك.

يكشف هذا البحث شيئًا من ذلك بعرضه مسألة واحدة هي: البساطة والتركيب في (إلاّ) وحقيقة رأي الفرّاء في ذلك مأخوذا من كتابه (معاني القرآن)، ومقابلا بالرأي الذي نُسِبَ إليه، والذي أوقع الكثير من النحويين قدماء ومعاصرين في الوهم في تبيان حقيقة رأي الفرّاء في ذلك.

والله وليّ التوفيق، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

البساطة والتركيب في (إلاّ)

مما نُسِب فيه إلى الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين حقيقة أداة الاستثناء (إلاّ) من حيث البساطة والتركيب، وهذا الأمر يعرض له النحويون عند بحثهم قضية العامل في المستثنى، والآراء التي قيلت فيه، أي إنّ قضية بساطة (إلاّ) وتركيبها في خضمّ هذه الآراء تكون قضيةً أساسية في الكشف عن هذا العامل، سواء أكان الأثر الذي يتركه هذا العامل في الذي بعد (إلاّ) نصبًا أم إتباعًا أم بحسب الموقع.

وقد وقع الإجماع بين النحويين البصريين – وهذا بصريح قولِهم هم أنفسهم – أنّ (إلاّ) الدالة على الاستثناء كلمة واحدة غير مركبة، وهم يصدرون في ذلك عن كلام سيبويه، ولا يخرجون عنه، فهو ينقل عن شيخه الخليل(170هـ) أنّه (كان يقول: (إلاّ) التي للاستثناء بمنزلة دِفْلَى، وكذلك حتّى، وأمّا (إلاّ) و (إمّا) في الجزاءِ فحكاية)[1].

أي إنّ (إلاّ) كلمة واحدة غير مركبة، ليست كما هي في (إلاّ) التي في الجزاء؛ لأنّها مركبة من (إنْ) و (لا)، قال الزجاجي(337هـ): (قال سيبويه: (إلاّ) في الاستثناء بمنزلة دِفْلى، فإن سميتَ بها لن تصرفَ المسمّى به في معرفة ولا نكرة، يعني أنّ (إلاّ) كلمةٌ واحدة مؤنّثة، فالألف التي في آخرها ألف التأنيث، بمنزلة الألف التي في دِفْلى، فلذلك لم تصرف المسمّى بها)[2].

وقال السيرافي(368هـ): (وإنْ سميتَ بـ (إلاّ) التي للاستثناء، أو (حتّى)، فإنّهما اسمان غير محكيين؛ لأنّ كلَّ واحد منهما لم يُركّب من حرفين)[3].

أمّا (إلاّ) عند الكوفيين فقد نُسبَ إليهم القول بتركيبها من (إنَّ) الناصبة و (لا) النافية، فخُفّفتْ نون (إنَّ) لكثرة الاستعمال، وأدغمت في اللام، فصارتا (إلاّ)، وصار لها بالتركيب عمل لم يكن لها قبل التركيب، قال الزجاجي: (وأمّا الفرّاء فعنده أنَّ اللام في (إلاّ) في الاستثناء أول الكلمة، وموقعها موقع فاء الفعل، وهي عنده – أعني إلاّ – مركّبة من حرفين من (إنَّ) و (لا)، فإذا نصب بها، فقال: جاء القومُ إلاّ زيدًا، فالناصب عنده (إنَّ)، و (لا) ملغاة، كأنّه قال: قام القومُ إنَّ زيدًا لا، أي: لم يقم ... وإذا رفع بها، فقال: قام القومُ إلاّ زيدٌ، فالرافع عنده (لا)، و (إنَّ) ملغاة، كأنّه قال: قامَ القومُ لا زيدٌ)[4].

وقال السيرافي: (قال الفراء: (إلاّ) أخذت من حرفين (إنَّ) التي تنصب الأسماء ضُمت إليها (لا)، ثمّ خُففت فأُدغمت النون في اللام، فصارت (إلاّ)، فاعملوها فيما بعدها عملين: عمل (إنَّ) فنصبوا بها، وعمل (لا) فجعلوها عطفا)[5]، وهو ما ذكره الرّماني(384هـ) أيضا مع اختلاف في اللفظ[6]، وتابعهما في هذا القول ابن بابشاذ(469هـ)[7].

وقال أبو البركات الأنباري(577هـ): (ذهب الفرّاء ومَن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – إلى أنَّ (إلاّ) مركّبة من (إنَّ) و (لا)، ثمّ خففتْ (إنَّ)، وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ (إنَّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ (لا))[8].

ويبدو أنَّ أبا البركات الأنباري قد أخذ هذا الرأي منسوبًا إلى الفرّاء عن السيرافي؛ لقوله وهو يتكلّم على شيخه أبي محمد المقرئ(541هـ): (وسمعتُ عليه كتاب سيبويه وشرحه لأبي سعيد السيرافي)[9].

رأي الفرّاء (207هـ)

بعد الرجوع إلى كتاب (معاني القرآن) للفراء لمعرفة حقيقة رأيه تبيّن لنا أنّ الذي ذكروه منسوبا إليه لم يكن، بحسب النص المطبوع لمعاني القرآن، كما نقله السيرافي ومن تابعه، فهو على الرغم من ذهابه إلى تركيب (إلاّ)، لكنّ مكوّنات هذا التركيب تختلف عمّا نسبوه إليه، فهو يذكر ذلك في كلامه على (لَمّا) في قوله تعالى: ﴿**وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾**[سورة يس/32]**، فيستطرد في الكلام على (إلاّ)، فيقول: (ونرى أنَّ قول العرب (إلاّ) إنّما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحدًا، وضمّوا إليه (لا)، فصارا جميعا حرفًا واحدًا، وخرجتا من حدّ الجحد؛ إذ جمعتا فصارا حرفًا واحدًا، ... ومثل ذلك قوله (لولا)، إنّما هي (لو) ضمّت إليه (لا) فصارتا حرفًا واحدًا)[10].

أي إنّ الفرّاء يقول صراحة بحرفيّة (إلاّ) وبتركيبها، ولكن ليس على النحو الذي ذكروه ونسبوه إليه، بل هي مركبة من (إنْ) و (لا) النافيتين، إذ صار لهما بعد التركيب معنى لم يكن لهما قبله، وهذا على حدّ تركيب (لولا)، التي يراها مكوّنة من (لو) الدالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، ضمّت إليها (لا) النافية، فصارتا حرفا واحدا دالا على معنى لم يكن لهما قبل التركيب، وهو امتناع الشيء لوقوع غيره، والفرّاء في مذهبه بتركيب (إلاّ) بهذه الشاكلة يبدو أنّه ينطلق من فكرة أنّ الاستثناء من الإثبات نفيٌ، ومن النفي إثبات، فكان هذا المذهب محاولةً منه لتفسير ذلك، ولتوضيح العلة في مخالفة ما بعد (إلاّ) لما قبلها إثباتًا أو نفيًا.

وما يذهب إليه الفرّاء في تبيان حقيقة تركيب (إلاّ) ليس بدعًا، بل يصدرُ في ذلك عمّا ابتدعه الخليل ومال إليه، وأصّل له في بعض الأدوات النحوية، فعلى سبيل التمثيل يرى الخليل أنّ (إذنْ) مركّبة من (إذ) و (أنْ)[11]، وأنَّ (لنْ) مركّبة من (لا) و (أنْ)[12]، وأنَّ (مهما) مركّبة من (ما وما)[13].

والأصل الذي بنى الخليل عليه ذلك أنّ الشيئين إذا رُكّبا، وكان لكلٍّ منهما معنى وحكم، حدث لهما بالتركيب حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يتركّبا[14]، بمعنى أنَّ الحرفية أو الاسمية التي كانت قبل التركيب لم تتغير عما هي عليه بعد التركيب، بل يقتصر التغيير على الوظيفة التي تؤديها الأداة بعد التركيب، والتي هي غيرها قبل التركيب.

ويمكنُ تفسير هذا الميل إلى القول بالتركيب بالارتباط بأصل عام يتعلّق بتكثير المعاني، وتجديد الأحكام، وقد يكون هناك سبب ثان يرتبط بتقليل الأصول لا تكثيرها، فقد قال الشلوبين(645هـ): (وللخليل رحمه الله أن يقول: مأخذنا في هذه الصناعة إنّما هي لتقليل الأصول ما أمكنَ لا لتكثيرها، ولذلك لم يُقَل في (يضربُ، واضربْ، وضارِب، ومضروب، وضرَبَ، وضَرْب) إنّها أصول كلّها، إنّما جعلنا واحداً منها أصلا، وهو (ضَرْب) وجعلنا الباقي فرعاً عليه)[15].

ولا يخفى في هذا كله أثر العقلية النحوية التي لا تفتأ تبحث عن الأصل والفرع، والبسيط والمركب، وتسعى لالتماس الأسباب التي تبدو منطقية لتفسير مختلف الظواهر اللغوية، ومن ثَمَّ فلجوء الفرّاء وغيره من النحويين على اختلاف انتماءاتهم النحوية وآرائهم التي يتمسكون بها، واختلاف أزمانهم إلى القول بالتركيب، إنّما هو سعيٌ منهم إلى تفتيق أحكام جديدة لم تكن معروفة من قبل، وقد يدلُّ ذلك على إيمانهم بتطور اللغة، وعدم ثباتها على قوانين محددة[16]، فضلا عن ذلك فالحرف الواحد قد يتوالد من كثرة الاستعمال في الحرفين المجتمعين، وكثرة الاستعمال ناموس ثابت في تغيير الحروف للتخفيف تركيبا وحذفا.

وقد ذكر الفرّاء ذلك، فمما تغيّر عنده تركيباً بسبب كثرة الكلام به (وَيْكأنَّ)، فهي عنده قد تكون مكوّنة من (وَيْ) و (كأنَّ)، قال: (وقد يجوز أنْ تكونَ كثُر بها الكلام فوُصلتْ بما ليست منه)[17].

ومما تغيّر عنده حذفاً لكثرة الكلام به الحرف (سوف)، ففي تعليقه على قوله تعالى: ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**﴾**[سورة الضحى/ 5]** قال: (وهي في قراءة عبد الله: ((ولَسيعطيكَ ربُّكَ فترضى))[18]، والمعنى واحد، إلا أنَّ (سوف) كثرت في الكلام، وعرِفَ موضعها، فتُرِكَ منها الفاء والواو، والحرف إذا كثر فربّما فُعل به ذلكَ)[19].

وينجرّ هذا الاتجاه عند الفرّاء في (إلاّ) إلى (لَمّا) إذا كانت بمنزلة (إلاّ)، فيذهبُ إلى أنّها مركبّة من (لم) و (ما) النافيتين، وصارتا بالتركيب حرفاً واحدا، فخرجتا من النفي إلى الاستثناء، قال: (والوجهُ الآخر من التثقيل أنْ يجعلوا (لَمّا) بمنزلة (إلاّ) مع (إنْ) خاصّة، فتكونُ في مذهبها بمنزلة (إنّما) إذا وُضعَتْ في معنى (إلاّ)، كأنّها (لَم) ضُمّتْ إليها (ما) فصارا جميعا استثناء، وخرجتا من حدّ الجحد)[20].

وقد وجد المستشرق الألماني برجشتراسر بهذا مجالا للتمسّك بدعوى تركيب (إلاّ)، ولكن ليس على النحو الذي عرضه الفرّاء أو السيرافي ومَن وافقه، فهو يرى أنَّ (إلاّ) مركّبة من (إنْ) الشرطية، و (لا) النافية، فمثل: ما جاءني أحد إلا زيد، أصلها: إنْ لم يكن جاءني زيد فما جاءني أحد، غير أنّ الجملة الأولى بعيدة جداً عن هذا الأصل، وقال: (فـ (إلاّ) في مثل: ما جاءني أحد إلا زيد، وإنْ أمكنَ اشتقاق معناها من جملة شرطية، فلم يبقَ فيها في الحقيقة شيء من معنى الشرط، ولا يستأنف بها جملة، بل هي وما بعدها جزء من الجملة المستثنى منها، فيقرب معناها من معنى النفي)[21].

وهذا الذي يذهب إليه إن أمكنَ تطبيقه على جملة الاستثناء المنفية، فلا يمكن ذلك مع الجملة المثبتة، وقد أقر هو بذلك فقال: (وهي في غير مثالنا أبعد بكثير عن الشرط منها فيه، مثال ذلك: ﴿**فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ**﴾**[سورة البقرة/ 249]**، فلا يمكن تقدير ذلك كجملة شرطية)[22].

وحقيقة الأمر أنّ هذا رأي على غرابته في تفسير وظيفة (إلاّ) في الكلام، يبدو أنّه مبني على ثلاث حقائق:

الأولى: الشبه اللفظي بين (إلاّ) في الاستثناء، و(إلاّ) المركبة من (إنْ) الشرطية، و (لا) النافية، ووظيفة هذه غير وظيفة تلك، قال المرادي(749هـ): (وأمّا (إلاّ) في قوله تعالى: ﴿**إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ**﴾**[سورة الأنفال/ 73]**، و ﴿**إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ**﴾**[سورة التوبة/ 40]**، فهي مركّبة من (إنْ) الشرطية، و (لا) النافية، وهي حرفان لا حرف واحد، وأمرها واضح)[23]، أي إنّ الشبه اللفظي ليس مسوغاً للاشتراك الدلالي، أو التقارب الوظيفي بين الأداتين، وإن حصل ذلك فهو من دلالة التركيب وانضمام مفرداته بعضها إلى بعض لا من دلالة مفرداته مستقلة.

الثانية: أنّ الاستثناء قيد مخصص لعموم الكلام، نحو: أكرمِ الناسَ إلاّ الجُهّال، كما أنّ الشرط كذلك، نحو: أكرمِ الناسَ إنْ كانوا علماء[24]، وهو ما دأب على توضيحه علماء الأصول، فهو عندهم إحدى القرائن اللفظية التي يحصل بها تخصيص العموم، أي إخراج بعض أفراد اللفظ العام من الدلالة التركيبية، فقوله تعالى: ﴿**فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ**﴾**[سورة البقرة/ 249]**، فيه إسناد الشرب من ماء النهر إلى جيش طالوت، ولكن أخرج بعضاً من هذا الإسناد بـ (إلاّ)، وفي هذا الإخراج تخصيص لدلالة العموم وتقييد لها[25]، وهذا لا يتأتّى من الدلالة الإفرادية كما هو واضح، بل من الدلالة التركيبية، بمعنى أن المفردات لا تستقل بنفسها في تأدية المعنى المراد هنا، بل لا بدّ لها من أن تنضم إلى مفردات أخرى مكوّنة للتركيب، ومنه يأتي المعنى المطلوب.

والمستشرق برجشتراسر قد أشار إلى معنى التخصيص الذي يفيده الاستثناء بتفسيره جملة الاستثناء (ما جاءَني أحدٌ إلا زيدٌ)، ولكن بخلاف حقيقته، فتفسيره للجملة بـ (إنْ لم يكن جاءني زيد فما جاءني أحد) مساواة بين الخصوص والعموم، ففي الجملة الأولى نفي المجيء عن الآحاد عموماً وتخصيصه بزيد، في حين نجد أنّ في الجملة الثانية مساواة بين عموم أحد وزيد، بمعنى أنّ زيداً هو الأحد، والأحد هو زيدٌ، وهو خلاف المعنى الوارد في الجملة الأولى.

الثالثة: أنّ الاستثناء من النفي إثبات، والاستثناء من الإثبات نفي، وهذه دلالة مفهومية لا دلالة لفظية، أي إنّ هذا إنّما يكون بطريق الإشارة؛ لأنّ حكم النفي ينتهي كما ينتهي بالغاية، فالاستثناء في حقيقته غاية للمستثنى منه، فمتى ما دخل على الإثبات انتهى بالنفي؛ لانعدام علة الإثبات، وسُمّيَ هذا نفياً وإثباتاً مجازا، والمراد أنّه لم يُحكَم على المستثنى بحكم الصدر، بل حُكِم عليه بنقيض ذلك[26].

وقد أشار أبو البقاء الكفوي(1094هـ) إلى هذا المعنى بقوله: (والاستثناء وُضِع للنفي؛ لأنّه لبيان أنّ المستثنى لم يدخل في حكم المستثنى منه)[27]، ولشدة شبه الاستثناء بالنفي جاز أن تقع (لا) النافية موقع (إلاّ)، فنقول: قام الناسُ لا زيد، إن أُريد إخراج زيدٍ من الناس على وجه الاستثناء؛ لأنّ (لا) مثل (إلا) تخرج الثاني مما دخل فيه الأول[28].

صدى ما نُسبَ إلى الفراء عند النحويين القدماء والمحدثين:

وأيًّا كان الذي توّهم هذا على الفرّاء فقد أوقع النحويين الذين جاؤوا بعده بالوهمِ نفسه الذي توهّمه، وكانوا يعدون ذلكَ ممّا يوثق به، غير أنّه قد وقع بينهم الخلاف في نسبته إلى الفرّاء أو إلى غيره، وقد ظهر هذا جليا في كتب النحو القديمة، وفي المؤلفات النحوية المعاصرة.

- **النحويون القدماء**

1. كتب الخلاف النحوي:

يتكلم العكبري(616هـ) على الخلاف في عامل النصب في المستثنى، ويسوق هذا الرأي وينسبه إلى الفرّاء قائلا: (وقال الفرّاء: (إلاّ) مركبة من (إن) و (لا)، فإذا نصبتَ نصبت بـ (إن)، وإذا رفعتَ كانت (لا) للعطف)[29].

وأمّا عبد اللطيف الشرجي(802هـ) فقد جرى مجرى مَن سبقه في التأليف في الخلاف النحوي، إذ نسب الرأي إلى الفرّاء بعد أنْ نسبه إلى الكوفيين عامة، قال: (ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ (إلاّ) في الاستثناء هي العاملة في المستثنى بنفسها؛ لأنّها مركبة من (إنَّ) و (لا) فخففت (إن)، وأُدغمت في اللام، فنصبوا بها في الموجب اعتباراً بـ (إنَّ)، وأتبعوا في غيره اعتباراً بـ (لا)، وهذا قول الفرّاء ومَن بايعه منهم)[30].

2. كتب النحو العامة:

في هذا النوع من التصنيف النحوي نجد أنّ النحويين انقسموا في نسبة هذا الرأي، فمنهم من نسبه إلى الفرّاء استنادا إلى ما ذكره السيرافي، كابن مالك(672هـ)[31]، وشهاب الدين القرافي(684هـ)[32]، والمرادي[33]، وابن عقيل(769هـ)[34].

ومنهم من نسبه إلى الفرّاء مباشرة من غير أن يدّعي نقله عن السيرافي كابن يعيش(643هـ)[35]، وابن عصفور (669هـ)[36]، ورضي الدين الأستراباذي(688هـ)[37]، والسيوطي(911هـ)[38].

أمّا العكبري(616هـ) فيبدو مضطربا في نسبة هذا الرأي فهو مرة ينسبه إلى الفرّاء خاصة كما تقدم آنفًا، ومرة ينسبه إلى الكوفيين عامة من غير أن يحدد نحويا بعينه، فيقول: (وقال الكوفيون (إلاّ) مركبة من (إنَّ) و (لا)، فإذا نصبتْ كان بـ (إنَّ)، وإذا رفعتْ كان بـ (لا))[38]، في حين نسبه ابن القوّاس(696هـ) إلى أكثر الكوفيين[40].

وأمّا القسم الأخير من النحويين كابن الحاجب(646هـ)، وأبي حيان الأندلسي(745هـ) فلم ينسبا هذا الرأي إلى نحوي أو جماعة من النحويين، فابن الحاجب عند ما ساق هذا الرأي قال: (وقال قوم: ...)[41]، أمّا أبو حيان فقد صدّره بلفظة (وقيلَ)[42]، وتابعهما في هذا الشاطبي(790هـ)، وعدّه رأيا من ضمن الآراء التي سردها في ناصب المستثنى[43].

ولعلّ قول ابن الحاجب (وقال قومٌ)، وقول أبي حيان (وقيلَ) يكشف عن نزعة تضعيف الرأي الذي سيوردانه بعد ذلك وكونِه مجهولا، ويدل على ذلك لفظة (قوم) النكرة، والفعل (قيل) المبني للمجهول.

- **النحويون المحدثون**

لم يقتصر هذا الأمر على النحويين القدماء، بل نجد أنَّ الباحثين المعاصرين الذين تعرّضوا للاستثناء في دراساتهم قد انقسموا على قسمين، قسم تابع النحويين القدماء فيما ذهبوا إليه من تحقيق في صحة ذلك من عدمه، في حين أنّ القسم الثاني قد تحقق من حقيقة ما نُسِب إلى الفرّاء، ولم يرتض ما ذكره النحويون القدماء، فأشار إلى حقيقة رأي الفرّاء في تركيب (إلاّ)، ونبّهوا إليه.

فمن القسم الأول من الباحثين الدكتور مهدي المخزومي، فهو بعد أن أورد رأي سيبويه في (إلاّ) الذي نقله عن الخليل، قال: (والفرّاء يذهبُ إلى أنها منحوتة مركبة من حرفين (إنَّ) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف، فصار (إنَّ لا)، فخفّفت النون وأدغمت في اللام، فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بـ (إنَّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارا بـ (لا)، ... ولا أعلم أنّ الكوفيين خالفوه في القولِ بتركيبها)[44].

والأمر نفسه نجده عند محمد بهجة البيطار في تعليقاته على كتاب (الموفي في النحو الكوفي)، فينسب الرأي إلى الفراء ومن تابعه من الكوفيين، وقال مثل ما قال أبو البركات الأنباري من أنّ هذا هو المشهور من مذهبهم[45].

ومن هؤلاء أيضا الدكتور علي أبو المكارم الذي يسوق ما نُسب إلى الفرّاء شرحا وتفصيلا، ويصفه بأنّه اتجاه مغاير لما ذهب إليه النحويون، ويحاول الدفاع عنه بقوله: (وليس رأي الفرّاء ... إلاّ تحليلا للفظ (إلاّ) لتحديد سبب عملها)[46].

ولعل أغرب ما في الأمر أن الباحث صلاح عوض بعد أن يذكر تركّب (إلاّ) من (إنَّ) المشددة، و(لا) العاطفة، يقول: (وهذا رأي الفرّاء)[47]، ثم ينقل من كتاب (معاني القرآن) رأي الفرّاء الذي ليس فيه شيء مما ذكره الباحث من غير أن يشير إلى وجه الاختلاف بين ما أورده وما ورد في كتاب (معاني القرآن).

وإذا ما نظرنا في مصادر هؤلاء الذين نسبوا الرأي إلى الفرّاء كما أورده السيرافي وجدناهم – قدماء ومحدثين – يعتمدون اعتمادا كبيراً على ما أورده أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، بل إنّ بعضهم ينقل ذلك منه كما فعل ابن يعيش الذي أورد ما ذكره أبو البركات برمّته[48]، ثم أعقب ذلك بأن أورد ردوداً لا تختلف كبير اختلاف عن تلك التي أوردها أبو البركات.

وعلى الرغم من هذا الشيوع في تبيان رأي الفراء في تركيب (إلاّ) على النحو الذي ذكره النحويون يمكن أن نجد من الباحثين المعاصرين من لم يرتضِ هذا الأمر، وعاد إلى كلام الفرّاء واستقصاه من أصوله، وأبان رأيه على حقيقته، وهم القسم الثاني.

ولعلنا يمكن أن نلحظ ذلك فيما ذكره الدكتور كاظم إبراهيم كاظم، فهو يشير إلى أنّ ما نُسِب إلى الفرّاء في (إلاّ) مخالف كل المخالفة لِما جاء في كتابه معاني القرآن، ويذكر رأيه كما ورد في معاني القرآن، ويقول: (ونفهم من هذا أنّه يقول بحرفية (إلاّ)، وإنّ لها معنى يختلف من معنى النفي؛ لأنّها بتركيبها هذا اتخذت شكلا مستقلا، ومعنى وظيفيّا)[49].

ويعتمد الدكتور المختار أحمد ديرة في نقل رأي الفرّاء على ما نقله أبو البركات الأنباري، ويعلّق على ذلك بقوله: (فالأنباري ينسب للفرّاء أنَّ (إلاّ) مركبة من (إنَّ) الناصبة و (لا) النافية، وبرجوعنا لمعاني القرآن نجد أنّ الفرّاء لم يقل ما نسبه الأنباري إليه)[50]، ويذكر بعد ذلك رأي الفرّاء على حقيقته.

وممن ينضم إلى الذين أشاروا ونبهوا إلى وهم ما نُسِب إلى الفرّاء الباحث منصور صالح محمد، إذ يقول بعد أن أورد الرأي الذي ذكره الأنباري: (وقد قادنا البحث في كتاب الفرّاء (معاني القرآن) إلى عدم ثبوت هذه النسبة)[51].

رأي المبرّد (285هـ)

ينقل لنا ابن السرّاج(316هـ) رأيًا للمبرد يخالف فيه النحويين في نسبة الرأي المنسوب إلى الفرّاء، فهو ينسبه إلى البغداديين، قال ابن السراج: (قال أبو العبّاس رحمه الله: يزعم البغداديون أنَّ قولهم: (إلاّ) في الاستثناء، إنّما هي (إنَّ) و (لا)، ولكنّهم خففوا لكثرةِ الاستعمال، ويقولون إذا قلنا: ما جاءني أحد إلاّ زيد، فإنّما رفعنا زيداً بـ (لا)، وإنْ نصبنا فبـ (إن)، ونحن في ذلك مخيّرون في هذا؛ لأنّه قد اجتمع عاملان (إنَّ و لا)، فنحن نعمل أيّهما شئنا) [52].

هكذا ينقل ابن السراج رأي المبرد من غير أن يعلّق عليه، وهذا إقرار منه واتفاق على نسبة هذا الرأي الوارد على هذه الشاكلة إلى البغداديين، ولعل ثَمّةَ أسئلة يمكن أن تسجّل هنا، وهي:

1. إذا كانت نسبة هذا الرأي إلى الفرّاء على ما توضّح فيما سلف، وهو المشهور عند النحويين، فكيف ينسبه المبرد إلى البغداديين كما نقل ذلك ابن السراج، وهو الأقرب عهدا إلى الفرّاء؟
2. كيف لم يشر أحد من النحويين ممن خلفوا المبرد غير ابن السراج إلى هذا الرأي بهذه النسبة؟
3. كيف نسب السيرافي، وهو المتأخر عن ابن السراج، الرأي إلى الفرّاء؟

يمكن للباحث الناظر في حياة النحويين وسيرهم العلمية، وكذا الحال في المجالس العلمية والمناظرات التي كانت تعقد بينهم في مجالس الخلفاء أو الولاة، أقول يمكن للناظر في هذا كلّه أن يقف على كثير من الحقائق التي من خلال معارضتها تكشف عن بعض الجوانب التي قد تغيب عن النظر في حال لو نظرنا في سيرة كل واحد منهم منفردا، وهنا يرد السؤال: هل كان المبرد غير عالم بحقيقة رأي الفرّاء ليوردَه على هذه الشاكلة أولاً، ولينسبَه إلى البغداديين ثانياً؟

لو عدنا بالبحث إلى حياة المبرد العلمية لوجدنا أنه اخذ علمه في اللغة والنحو من مجموعة ليست بالقليلة من علماء عصره البارزين آنذاك، ولعلّ من أبرز هؤلاء العلماء أبا عمر الجرمي(225هـ)[53]، وأبا محمد التوزي(233هـ)[54]، وأبا عثمان المازني(248هـ)[55]، وأبا إسحاق الزِّيادي(249هـ)[56]، وغيرهم ممن كان له الأثر الكبير في تكوين الثقافة اللغوية والنحوية للمبرد[57]، وهؤلاء الذين ذكرتهم وغيرهم أيضا قد استقوا علمهم من الأصمعي(216هـ)[58].

والذي يهمّ البحث هنا هو أبو عمر الجرمي، وشيخه الأصمعي، والسبب في ذلك أنّ الأصمعي قد لقيَ الفرّاء وشافهه في مسألة لغوية اعترف له بعدها بأنّه أعلم الناس[59].

أمّا أبو عمر الجرمي فقد اجتمع بالفراء في مجلس ناظره فيه، وبحسب الرواية كان القول فيه والغلبة للجرمي على الفرّاء[60].

فضلا عمّا تقدّم فالمبرد كان عارفا بحقيقة آراء الفرّاء، فهو حين كان ينقل له رأيا يقدّمه بقوله: (بعض النحويين من غير البصريين)، ومثال على ذلك قوله: (وبعض النحويين من غير البصريين يُجيز النصب على إضمار (أنْ)، والبصريون يأبَوْن ذلك، إلا أنْ يكونَ منها عوض؛ نحو: الفاء والواو، وما ذكرناه معهما، ونظير هذا قول طرَفة[61]:

أَلا أَيُّهَـذا الزّاجـري أَحضُرُ الوَغى وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي

ومَن رأى النصبَ هناك رأى نصب (أَحضر))[62].

وهذا الرأي إنّما هو الفرّاء أورده في كلامه على قراءة (فَكَّ رقبةً أو أطعمَ)[63]، في قوله تعالى: ﴿**فَكُّ رَقَبَةٍ ۞ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ**﴾**[سورة البلد/13-14]**، قال: (وهو أشبهُ الوجهين بصحيح العربية؛ لأنَّ الإطعام اسم، وينبغي أن يرد على الاسم اسم مثله، فلو قيل: (ثمّ أنْ كانَ)[64]، أشكل للإطعام والفكّ، فاخترنا (فكَّ رقبةً)؛ لقوله: (ثمّ كانَ)، والوجه الآخر جائز، تضمر فيه (أنْ)، وتُلقى، فيكون مثل قول الشاعر:

أَلا أَيُّهَـذا الزّاجـري أَحضُـرَ الوَغى وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي

ألا ترى أنّ ظهور (أنْ) في آخر الكلام يدل على أنّها معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلامِ، وقد حذفها)[65].

في ضوء هذه المعطيات يكون مما لا بدَّ منه أن انتقلت الآراء التي كان يقولها الفرّاء تفصيلا أو إجمالا إلى المبرد، مرة بطريق غير مباشر أي من طريق الأصمعي إليه بوساطة أبي عمر الجرمي، ومرة

بطريق مباشر متمثلا بالجرمي نفسه، ومن ثَمَّ فليس من المعقول أن يتوهّم حقيقة رأي الفرّاء ليورده على الشاكلة التي أوردَها عليه، ما لم يكن هناك وهم في الأصل ربّما وقع من الناقل.

وعلى وفق هذا فنسبة الرأي إلى البغداديين لا تخرج عن أمرين:

الأول: أنّ مصطلح البغداديين قد اختلط المقصود منه على من خلف المبرد، وقد يكون ابن السراج ممن اختلط عليهم هذا، فنسب الرأي إلى البغداديين على الرغم من أنّه من آراء الكوفيين.

الثاني: أنّ هذا الرأي منسوب فعلا إلى البغداديين، وقد قُصِد به ذلك، أي إنّ هذا الرأي منقول عمّن خلف الفرّاء ممن اصطلح على تسميتهم بالبغداديين.

أمّا الأمر الأول فإنّ المبرد لم يجر قلمه بلفظ البغداديين على الكسائي والفراء، بل كان يطلق عليهم اسم الكوفيين، ويمكن ملاحظة ذلك مما أورده من رأي نسبه إلى الكوفيين حين قال: (وجميع هذه التي يسمّيها الكوفيون معربة من مكانين، لا يصلح في القياس إلاّ ما ذكرنا)[66].

وهذا الرأي الذي نسبه المبرّد إلى الكوفيين صراحة نجده عند ابن الأنباري(328هـ)، إذ أورده منسوبا إلى الكسائي والفرّاء، قال: (وقال الكسائي والفرّاء: امرؤ، معرب من مكانين، عُرّب من الرّاء والهمزة، وإنّما دعاهم إلى أن يُعربوه من مكانين، والإعراب الواحد يكفي من الإعرابين، أنّ آخره همزة، والهمز قد يترك في كثير من الكلام، فكرهوا أن يفتحوا الرّاء، ويتركوا الهمز، فيقولوا: امرَو، فتكون الرّاء مفتوحة، والواو ساكنة، فلا تكون في الكلمة علامة للرفع، فعربوه من الرّاء ليكونوا إذا تركوا الهمز آمنين من سقوط الإعراب من الكلمة)[67].

وكانت تسمية الكسائي أو الفرّاء بالكوفيين شائعة في زمانهما، فالزبيدي(379هـ) ينقل لنا أنَّ أبا يوسف صاحب أبي حنيفة دخل يوماً على الرشيد فوجد عنده الكسائي، فقال أبو يوسف للرشيد: هذا الكوفي قد استفرغك[68]، وغلب عليك، فقال له الرشيد: يا أبا يوسف، إنّه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي[69].

وهذا في الواقع ما كان شائعًا في عصر المبرد أيضا، أمّا تسمية البغداديين فقد أطلقت على من خلفهما، وتتلمذ على أيديهما، كأبي العباس ثعلب(291هـ)، وابن السّكّيت(244هـ)، والمبرد يدرك ذلك، وهو مما لا يخفى عليه مثل هذا الأمر، إذ نُقل عنه حين ذكر كتاب (إصلاح المنطق) قوله في ابن السّكّيت: (ما رأيت للبغداديين كتابا خيرا من كتاب يعقوب بن السّكّيت في المنطق)[70]، وابن السّكّيت كما هو معروف من الكوفيين، فهو من أصحاب الكسائي، وكان عالما بالقرآن ونحو الكوفيين[71]، ولكنّ المبرد لم يُسمّه بالكوفي، بل جعله من البغداديين.

وهذا يعني أنّ المبرد كان يدرك إدراكا تاما، ويفرّق تفريقًا دقيقا بين من يسمّيهم بالكوفيين، ومن يسميهم بالبغداديين، ومن ثمّ فإن ورود لفظ الكوفيين في كتابه المقتضب كان يعني به الكوفيين حقًّا، لا أنّه من وهم الناسخ، ومن هنا نتبيّن أنّ ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي من أنّ المبرد لم يجرِ قلمه بلفظ الكوفيين، وأنّ ورود اسم الكوفيين في المقتضب لا يعني أنّه كان يعرف هذه التسمية، وأنّه قد يُحمَل على أنّه تصرف من النسّاخ، أو من بعض التلاميذ الذين شاعت بينهم هذه التسمية[72]، أقول إنَّ ما ذهب إليه خلاف الواقع على الرغم من أنّ المبرّد لم يكن يذكر لفظة الكوفيين إذا ما ذكر رأيًا للفرّاء، كما سلف أن ذكرتُ ذلك.

أمّا الخلط بين التسميتين فقد وقع عند من خلف المبرد، ولاسيّما الذين تتلمذوا على يديه كابن السراج الذي استعمل لفظ البغداديين إلى جانب استعماله لفظ الكوفيين[73] من غير أن يفرّق بينهما، ومن ذلك قوله: (والبغداديون يجيزون في: ما عندي إلا أباكَ أحداً، الرفع والنصب في (أبيك)، ويجيزون: ما عندي إلا أبوكَ احدٌ)[74].

وهذا الرأي الذي نسبه ابن السراج إلى البغداديين إنّما هو رأي الفرّاء، فقد أشار الفرّاء إلى أنّ المستثنى في قولهم: ما عندي أحدٌ إلاّ أخوكَ، يكون مرفوعًا تابعًا للمستثنى منه، فإن قُدّمت (إلاّ) وما بعدها، نُصب المستثنى فنقول: ما أتاني إلاّ أخاكَ أحدٌ، ويجوز رفعه فنقول: ما أتاني إلاّ أخوكَ أحدٌ، على أن يكون (أحدٌ) بدلاً من (أخوك)[75].

في حين يصرّح باسم الكوفيين في موضع آخر، ويطلقه على الفرّاء خاصة، إذ يقول في كلامه على ضمير الفصل: (وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد، قال الفرّاء: أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت)[76]

ويزداد الخلط بين التسميتين وضوحا عند أبي علي الفارسي(377هـ)، وهو ممن تتلمذ على يد ابن السراج، فهو كثيرا ما يذكر آراء منسوبة إلى البغداديين، وهي في الأصل آراء لنحويين كوفيين، فمن ذلك على سبيل التمثيل قوله: (قال البغداديون أو مَن قال منهم في قوله: ﴿ **وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ** ﴾**[سورة التوبة/ 69]**: إنّ المعنى: وخضتُم كخوضِهم)[77]، وهذا الرأي قد ذكره الفرّاء في تفسيره هذا الآية، إذ قال: (وقوله: وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا، يريد: كخوضهم الذي خاضوا)[78].

ونراه يصرّح في موضع آخر بنسبة الكسائي والفراء إلى البغداديين، قال: (وقال الفرّاء عن الكسائي: لا آتيكَ أبد الأبيد، وأبد الآباد، وزاد غيره من البغداديين، أبد الآبدين، وأبد الأبدية، وأبد الله)[79].

وفي موضع آخر يذكر رأيا وينسبه إلى الكوفيين، وهو في الواقع للفرّاء خاصة، فقد قال في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً**﴾**[سورة البقرة/ 48]**: (قال الكسائي: إنّ المحذوف هنا الهاءُ، لأنّ الظروف لا يجوز حذفها بهذه، ... وجماعة من الكوفيين يقولون: إنّ المحذوفة ((فيه))[80]، وقد قال الفراء في هذه الآية: (وقوله: وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً، فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرّة بالهاء وحدها، ومرة بالصفة فيجوز ذلك، كقولك: لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئا، وتضمر الصفة، ثم تظهرها، فتقول: لا تجزي فيه نفسٌ عن نفسٍ شيئا)[81].

ويزداد الأمر إيغالا في الخلط عند ابن جني(392هـ) الذي يضطرب في نسبة الرأي الواحد، فهو ينسبه تارة إلى الكوفيين، وتارة أخرى إلى البغداديين، فقد أشار في تعليقه على قول الشاعر[82]:

أنْ تهبطينَ بلادَ قوْ مٍ يرتَعُونَ منَ الطَّلاحِ

إلى أنّ (هذا على تشبيه (أنْ) بـ (ما) في معنى المصدر في قول الكوفيين)[83]، ويقول في موضع آخر في قول الشاعر[84]:

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْماءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وألاَّ تُعْلِمَا أَحَدا

(شبّه (أنْ) بـ (ما)، فلم يعملها في صلتها، وهذا مذهب البغداديين)[85]، وهذا الرأي الذي ذكره إنّما هو رأي ثعلب الذي أشار إلى أنّ هذا التشبيه لغة[86].

ولعل فيما ذكرته من أمثلة الخلط بين التسميتين عند ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جنى ما يكفي للكشف عن حقيقة الأمر، غير أن أمر الخلط بين التسميتين ليس على إطلاقه عند النحويين، فقد وجدنا كلاًّ من السيرافي والرماني يذكران الرأي في حقيقة تركيب (إلاّ) عند غير البصريين، وينسبانه إلى الفراء صراحة، على الرغم من أن شيخهما ابن السراج قد نسبه إلى البغداديين، ولم يجر قلمه فيه بذكر الفراء.

واستنادا إلى ما سلف يمكن أن نتبيّن أجوبة الأسئلة التي ذكرتها في مقدمة هذا المحور من البحث، إذ إن مصطلح البغداديين كان عند المبرد يعني من خلف الكسائي والفرّاء ممن أخذ علمه منهما، أمّا هذان فهما عنده من الكوفيين، وهو ما صرّح به في المقتضب، وإن لم يذكرهما باسميهما، ولكنّ الخلط بين التسميتين وقعت بعد المبرد، فكان من الطبيعي أن يذكر ابن السراج رأيا للفراء، وهو الكوفي عند المبرد،

وينسبه إلى البغداديين، ويدعي ذلك على المبرد، ولكن الأمر كان مختلفا عند السيرافي الذي نسب الرأي إلى الفرّاء صراحة، ولم يذكر لفظ الكوفيين ولا البغداديين.

خلاصة البحث

أمّا بعد فيمكن بعد هذه الرحلة مع المصادر النحوية التي تناولت آراء النحويين في حقيقة أداة الاستثناء (إلا)، وتركيبها عند الفرّاء أن نخرج بالنتائج الآتية:

1. تعدّ (إلا) من الأدوات البسيطة عند النحويين البصريين، في حين هي من الأدوات المركبة عند الفرّاء من الكوفيين، وتتركّب عنده من (إنْ) النافية ضُمّت إليها (لا)، فصارتا (إلاّ)، وقد أظهر البحث ذلك، وتبيّن أنّ هذا خلاف ما نقله أبو بكر بن السراج عن المبرد، وتبعه في هذا السيرافي، ومن ثمّ أبو البركات الأنباري الذي جعله المشهور من مذهبهم، وعليه جرى النحويون الذين خلفوا أبا البركات الأنباري، وجرى عليه الباحثون المعاصرون الذين تقبّلوا رأيه بقبول حسن، إلا ثلة قليلة منهم نبّهوا على خلل ما نقله الأنباري.
2. على الرغم من أن المبرد لم يكن يذكر الكوفيين، أعني الكسائي والفرّاء، حين يذكر رأيا لهم سوى مرة واحدة لكنه كان على معرفة تامة بآرائهم، فضلا عن معرفته بالبغداديين، ومن يتسمى بهذه التسمية، ومن ثمّ فما نقله ابن السراج عن المبرد من رأي للفرّاء منسوبا إلى البغداديين يكون مما توهمه ابن السراج، واختلط عليه الأمر في المقصود من لفظ البغداديين، أو لفظ الكوفيين، وهو ما أدى إلى سريان هذا الخلط عند النحويين الذي جاؤوا بعده، ولاسيما ممن تتلمذ على يديه كأبي علي الفارسي، ومن تتلمذ عليهم، حتى وصل الأمر بابن جني أن ينسب الرأي الواحد إلى الكوفيين تارة، والبغداديين أخرى.
3. ينبغي للباحث الناظر أن لا يأخذ ما يذكره أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) أخذ المسلمات، بل لا بد له من عرض الآراء التي يذكرها على مصادرها الأصلية؛ لتمحيصها، وتبيان ما فيها من زيادة أو نقصان، ومعرفة دقة ما ينقله ويورده من آراء ينسبها إلى الكوفيين،ومدى صحة ذلك، وبمعنى آخر فإن ما ذكره أبو البركات الأنباري منسوبا إلى الكوفيين به حاجة إلى إعادة النظر فيه، والكشف عن حقيقة هذه الآراء، لاسيما أن المصادر قد توفرت في الوقت الحاضر،ولم تعد شحيحة كما كان ذلك من قبل.

والله الموفّق والهادي إلى سواء السّبيل، وآخرُ دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين

هوامش البحث

(1) الكتاب 3/ 332.

(2) اللامات/ 13-14.

(3) شرح كتاب سيبويه 4/ 89.

(4) اللامات/ 14.

(5) شرح كتاب سيبويه 3/ 62.

(6) ينظر: معاني الحروف/ 126.

(7) ينظر: شرح كتاب الجمل للزجاجي/ 435.

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 34) 1/ 261، وينظر هذا الكلام نفسه في: أسرار العربية/ 201، ومن غير أن ينسبه إلى الفراء في: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة/ 130.

(9) نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ 347.

(10) معاني القرآن 2/ 377.

(11) ينظر: شرح المقدمة المحسبة 1/ 232.

(12) ينظر: الكتاب 3/ 5.
(13) ينظر: المقتضب 2/ 48.
(14) ينظر: سر صناعة الإعراب 1/ 306.
(15) شرح المقدمة الجزولية الكبير 2/ 473-474.
(16) ينظر: الخلاف النحوي في الأدوات/ 48-49.
(17) معاني القرآن 2/ 313.
(18) وهي لعبد الله بن مسعود، ينظر: مختصر في شواذ القرآن/ 85.
(19) معاني القرآن 3/ 274.
(20) معاني القرآن 2/ 377.
(21) التطور النحوي للغة العربية/ 175.
(22) المصدر نفسه.
(23) الجنى الداني/ 481.
(24) ينظر: مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة/ 61.
(25) ينظر: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين/ 176.
(26) ينظر: الشبه في البحث النحوي دراسة في التراكيب المشبهة/ 164.
(27) الكليات/ 91.
(28) ينظر: نيل العلا في العطف بلا/ 130.
(29) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/ 400.
(30) ائتلاف النصرة/ 174.
(31) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 279/2.
(32) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء/ 129.
(33) ينظر: الجنى الداني/ 477.
(34) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد 1/ 557.
(35) ينظر: شرح المفصل 2/ 76.
(36) شرح جمل الزجاجي 2/ 253.
(37) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2/ 80.
(38) ينظر: همع الهوامع 2/ 188.
(39) اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 303.
(40) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب 1/ 254.
(41) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1/ 361.
(42) ينظر: ارتشاف الضرب 3/ 1506.
(43) ينظر: المقاصد الشافية 3/ 350.
(44) مدرسة الكوفة/ 224.
(45) ينظر: الموفي في النحو الكوفي/ 72، الهامش (4).
(46) الحذف والتقدير في النحو العربي/ 125 و 127.
(47) ينظر: الاستثناء في القرآن الكريم/ 38.

(48) ينظر: شرح المفصل 2/ 76- 77.
(49) الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي/ 54.
(50) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء/ 334.
(51) الخلاف النحوي في المنصوبات/ 174.
(52) الأصول في النحو 1/ 300-301.
(53) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 2/ 8.
(54) ينظر: نزهة الألباء/ 154.
(55) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة 1/ 281.
(56) ينظر: نزهة الألباء/ 182.
(57) لمعرفة المزيد من هؤلاء العلماء ينظر: الكامل في اللغة والأدب (مقدمة المحقق) 1/ 8 - 11.
(58) ينظر: اشتقاق الأسماء (مقدمة المحقق)/ 18 - 21.
(59) ينظر: مجالس العلماء/ 178.
(60) ينظر: تاريخ مدينة السلام 10/ 428.
(61) ديوان طرفة بن العبد/ 45.
(62) المقتضب 2/ 85.
(63) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي، ينظر: السبعة في القراءات/ 686.
(64) يعني قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾[البلد/17]
(65) معاني القرآن 3/ 265.
(66) المقتضب 2/ 155.
(67) إيضاح الوقف والابتداء 1/ 211- 212.
(68) استفرغك: لم يبق من جهدك وطاقتك شيئا.
(69) ينظر: طبقات النحويين واللغويين/ 127.
(70) نزهة الألباء/ 160.
(71) ينظر: معجم الأدباء 6/ 2840.
(72) ينظر: الدرس النحوي في بغداد/ 219- 220.
(73) ينظر على سبيل التمثيل: الأصول في النحو 1/ 94، و184، و186، و230.
(74) الأصول في النحو 1/ 303.
(75) معاني القرآن 1/ 167- 168.
(76) الأصول في النحو 2/ 125.
(77) المسائل الشيرازيات 1/ 360.
(78) ينظر: معاني القرآن 1/ 446.
(79) المسائل الشيرازيات 1/ 218.
(80) الإغفال 1/ 201.
(81) معاني القرآن 1/ 31.
(82) البيت بلا نسبة في: معاني القرآن 1/ 136، والخصائص 1/ 389.

(83) سر صناعة الإعراب 2/ 448.

(84) البيت بلا نسبة في: الخصائص 1/ 390.

(85) سر صناعة الإعراب 2/ 549.

(86) ينظر: مجالس ثعلب 1/ 322.

مصادر البحث

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(802 هـ)، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1987 م .

2. ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي(745هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.

3. الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي/ الدكتور كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.

4. الاستثناء في القرآن الكريم/ صلاح عوض عبد الله مريبش، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006م.

5. الاستغناء في أحكام الاستثناء/ شهاب الدين القرافي(682هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402 هـ – 1982م.

6. أسرار العربية/ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(577هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، 1377هـ – 1957م.

7. اشتقاق الأسماء/ أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي(216هـ)، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1994م.

8. الأصول في النحو/ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1999م.

9. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة / أبو البركات الأنباري(577هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

10. الإغفال / تصنيف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي(377هـ)، تحقيق عبد الله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2033م.

11. إنباه الرواة على أنباه النحاة/ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (624هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م.

12. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري(577هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987م.

13. الإيضاح في شرح المفصل/ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي(646هـ)، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

14. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ جلال الدين السيوطي(911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1979م.

15. تاريخ مدينة السلام/ الخطيب البغدادي(463هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.

16. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/ أبو البقاء العكبري(616هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكات، الرياض، الطبعة الأولى، 2000م.
17. التطور النحوي للغة العربية/ المستشرق الألماني برجشتراسر، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 2003م.
18. الجنى الداني في حروف المعاني/ حسن بن قاسم المرادي(749هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، ساعدت جامعة بغداد على نشره، الطبعة الأولى، 1976م.
19. الحذف والتقدير في النحو العربي/ الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.
20. الخصائص/ ابن جني(392 هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1403 هـ – 1983م.
21. الخلاف النحوي في الأدوات/ عامر فائل محمد بلحاف، عالم الكتب، الأردن، إربد، الطبعة الأولى، 2011م.
22. الخلاف النحوي في المنصوبات/ منصور صالح محمد علي الوليدي، عالم الكتب الحديث، عمّان، الطبعة الأولى، 2006م.
23. دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء/ الدكتور المختار أحمد ديرة، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثالثة، 2009م.
24. الدرس النحوي في بغداد/ الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1987م.
25. دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين/ الدكتور موسى بن مصطفى العبيدان، الأوائل للنشر والتوزيع، سورية، الطبعة الأولى، 2002م.
26. ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري/ تحقيق دريّة الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2000م.
27. ديوان النابغة الذبياني/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1985م.
28. السبعة في القراءات/ أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد(324هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، د– ت.
29. سر صناعة الإعراب/ ابن جني(392هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1993م.
30. الشبه في البحث النحوي – دراسة في التراكيب المشبهة (أطروحة دكتوراه)/ عبد الحميد حمودي علوان، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2010م.
31. شرح التسهيل/ ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الأندلسي(672هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1990م.
32. شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)/ ابن عصفور الاشبيلي(669هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، 1980م.
33. شرح الرضي على الكافية/ رضي الدين الاستراباذي(688هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، إيران، 1978م.

34. شرح كافيـــة ابن الحاجب/ ابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي(696هـــ)، دراســـة وتحقيـــق الدكتور علي الشوملي، دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، 2000هـــ.

35. شرح كتاب الجمل للزجاجي، تأليف طاهر بن أحمد بن بابشاذ(469هـــ)/ (أطروحة دكتوراه) دراسة وتحقيق حسين علي لفته ياس السعدي، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2003م.

36. شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي(368هـــ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008م.

37. شرح المفصل/ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(643هـــ)، عالم الكتب، بيروت، د– ت.

38. شرح المقدمة الجزولية الكبير/ أبو علي الشلوبين(654هـــ)، حققه تركي سهو نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1993م.

39. شرح المقدمة المحسبة/ طاهر بن أحمد بن بابشاذ(469هـــ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، 1976م.

40. طبقات النحويين واللغويين/ أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (379هـــ)، تحقيق محمـــد أبـــو الفضـــل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، 1984م.

41. الكامل في اللغة والأدب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـــ)، تحقيق عبد الحميد هنـــداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م.

42. الكتاب/ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـــ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. الجزء الثالث، بلا طبعة، بلا تاريخ.

43. الكليات/ أبو البقاء الحسيني الكفوي (1094هـــ)، تحقيق الدكتور عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1998م.

44. اللامات/ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(337هـــ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، مطبوعات مجمـــع اللغة العربية بدمشق، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1969م.

45. اللباب في علل البناء والإعراب/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(616هـــ)، تحقيق الدكتور غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله أحمد نبهان، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، 1995م.

46. مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة/ الدكتور محمود سعيد، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 1977م.

47. مجالس ثعلب/ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (291هـــ)، تحقيق عبد الســـلام محمـــد هـــارون، دار المعارف، مصر، الطبعة السادسة 2006م.

48. مجالس العلماء/ أبو القاسم الزجاجي (337 هـــ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت، 1962م.

49. مختصر في شواذ القرآن/ ابن خالويه(370هـــ)، عني بنشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة، د– ت.

50. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1986م.

51. المسائل الشيرازيات/ أبو علي الفارسي(377هـــ)، حققه الدكتور حسن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2044م.

52. المساعد على تسهيل الفوائد/ بهاء الدين بن عقيل(769هـــ)، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1982م.

53.معاني الحروف/ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (384هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1986م.

54.معاني القرآن/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(208هـ)، تحقيق محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.

55.معجم الأدباء/ ياقوت الحموي الرومي(626هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م.

56.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية/ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(790هـ)، الجزء الثالث، تحقيق الدكتور عياد عيد الثبيتي، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 2007م.

57. المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1382هـ –1963م.

58. الموفي في النحو الكوفي/ صدر الدين الكنغراوي(1349هـ)، شرح وتعليق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

59.نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء/ أبو البركات الأنباري(577هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م.

60.نيل العلا في العطف بلا/ تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبكي(7756هـ)، تحقيق الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، مجلة معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد الثلاثون، الجزء الأول، 1986م.

61. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين السيوطي(911هـ)، تحقيق احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.